المجلد : 12/ العدد : 02 / الشهر: أوت/ السنة: 2020 ISSN: 1112-8518, EISSN: 2600-6200

الحيازة الفلاحية: أهدافها وعوامل الإنتاج في دلتا نهر السنغال بموريتانيا

Agricultural tenure: its objectives and factors of production in the Senegal River Delta, Mauritania

د . عبد الله سيدي محمد أبنو*

تاريخ الإرسال: 12 / 06 / 2020	تاريخ القبول: 10 / 07 / 2020	تاريخ النشر: 01 / 08 / 2020

ملخص:

عالج هذا البحث الحيازة الفلاحية أهدافها، وعوامل الإنتاج في منطقة دلتا نهر السنغال بموريتانيا ، مع إبراز أهمية الحيازات الفلاحية في إحداث تحولات مختلفة في المجال الزراعي نتيجة ارتفاع المردودية الإنتاجية النسبية، وتحسن ظروف دخل الفلاحين. وقد ركز البحث على الحيازة الفلاحية من حيث جذورها التاريخية، وبنيتها العقارية التي شكل قانون الإصلاح العقاري بداية أنواع جديدة من الاستغلال اختلفت حسب حجم الحيازة الفلاحية التي تعتمد على وسائل وعوامل إنتاج تقليدية نتيجة ضعف المكننة ورأس المال وأفرزت وضعية تسويقية اتخذت أشكالا متعددة من حيث بيع نوع المنتوجات ووسائلها واتجاهاتها.

الكلمات المفتاحية: الحيازة الفلاحية، الزراعة، البنية العقارية، التنمية الفلاحية، الموارد المائية.

Summary

This research dealt with agricultural tenure, its goals, and factors of production in the Senegal River Delta region, Mauritania, while highlighting the importance of agricultural holdings in bringing about various shifts in the agricultural field as a result of higher relative productivity and productivity, and improved conditions for farmers' incomes. The research focused on agricultural tenure in terms of its historical roots, and its real estate structure, which formed the law of real estate reform, the beginning of new types of exploitation that differed according to the size of agricultural tenure, which depends on traditional means and factors of production as a result of weak mechanization and capital, and resulted in a marketing situation that took multiple forms in terms of selling a type Products, means and directions

Keywords: Agricultural tenure , agriculture , real estate infrastructure , agricultural development , water resources

* أستاذ الجغرافيا البشرية المساعد، كلية الآداب والفنون، جامعة حائل، السعودية.

المجلد : 12/ العدد : 02 / الشهر: أوت/ السنة: 2020 ISSN: 1112-8518, EISSN: 2600-6200

مقدمة

أصبح موضوع الحيازة الفلاحية وحجمها وتوزيعها المجالي من المواضيع الهامة التي تحظى باهتمام كبير سواء من طرف السكان أو الحكومات، لما تحتاجه من تسخير لكل الطاقات المادية والبشرية لرفع الإنتاج الفلاحي في موريتانيا.

وموريتانيا كغيرها من دول العالم الثالث لم تنتبه إلى النشاط الزراعي إلا بعد سنوات الجفاف وما خلفته من آثار على الحياة الرعوية والزراعية للسكان. نتيجة تراجع الزراعات المطرية، وفقر المراعي وندرتها، وانخفاض مناسيب المياه، بالإضافة إلى التدهور الكبير للغطاء النباتي.

وموازاة مع ذلك شهد القطاع الغابوي تضافر عاملي الجفاف والاجتثاث بحجة البحث عن مكاسب مادية أدت إلى تحويل تلك المناطق النباتية إلى ركام من الحطب.

هذه العوامل كان لها وقعٌ كبيرٌ على القطاع الزراعي، وأثر بشكل قوي على المجال الريفي، ونتج عن ذلك خلل في التوازن البيئي.

إشكالية البحث:

تنطلق الدراسة من إشكالية عامة مفادها أن منطقة دلتا نهر السنغال بموريتانيا تتمتع بأراضي ومقومات زراعية متنوعة وهامة لكنها غير مثمنة ومستغلة نتيجة صغر حجم الحيازات الفلاحية مع ضعف الإنتاجية مقارنة بما تشهده البلاد من تشجيع للزراعة وخاصة الزراعة المروية (الأرز) على ضفة النهر السنغالي هذا التفاوت أثر على تنويع مصادر الدخل المحلي.

أهداف البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تتمحور حول هدف رئيسي هو إبراز أهم الحيازات الفلاحية في منطقة دليتا نهر السنغال بموريتانيا وتوزيعها ورصد أهم أهدافها وعوامل الإنتاج وأهم المعوقات التي تقف أمام استغلالها. وذلك من خلال:

1 - دراسة البنية العقارية وتأثيرها على المجال الفلاحي بمنطقة الدلتا بموريتانيا
2 - معرفة حجم الحيازة الفلاحية وأهدافها وعوامل الإنتاج وطرق التسويق.

المجلد : 12/ العدد : 02 / الشهر: أوت/ السنة: 2020 ISSN: 1112-8518, EISSN: 2600-6200

منهجية الدراسة:

للتوصل إلى هذه الأهداف وحل إشكالية البحث والتعرف على واقع الحيازات الفلاحية في منطقة دلتا نهر السنغال بموريتانيا وسبل تطويرها تم الاعتماد على مجموعة من المناهج العلمية أهمها: المنهج الاستقرائي والمنهج الوصفي والتحليلي.

أولا: البنية العقارية وتأثيرها على المجال الفلاحي بمنطقة الدلتا بموريتانيا:

شهدت موريتانيا سنة 1983 محاولة للإصلاح العقاري والأرضي جاءت وليدة لمطالب خارجية وداخلية بالغة الشدة والضغط في تلك الفترة هي:[1]

1 -سعي رجال المال المحليين لكي يسمح لهم باستثمار الأراضي الزراعية ذات الملك التقليدي، الواقعة على الضفة اليمنى لنهر السنغال.

2 - سد ثغرات قرار إلغاء الرق، عن طريق دمج أبناء فئة المسترقين قديما في الحياة الاقتصادية النشطة، ورفع الحرج عن الأراضي ذات الملكيات العرفية التقليدية.

3 -الاستجابة لشروط برنامج الإصلاح الهيكلي، التي تفرضها مؤسسات التمويل الدولية، التي من أهمها جعل الأملاك الزراعية الجماعية أملاكا شخصية، لكي ينفتح باب تداولها ويسهل الولوج إلى تملكها بالشراء والمصادرة.

ويتمثل هذا الإصلاح العقاري والأرضي الجديد، في محاولة إعادة تنظيم الملكيات العقارية والأراضي الزراعية وتقنينها، إثر تزايد أهميتها بعد أن انتهت مرحلة بناء السدين الكبيرين (سد مانانتالى على العالية وسد أدياما على السافلة لنهر السنغال) في إطار برنامج استثمار نهر السنغال، وبعد أن شرع رجال المال في التفكير في الزراعة المروية "الأرز" والإنتاج الفلاحي .

ويبدو أن الهدف المقصود من هذ الإصلاح يتوقف في المرحلة الأولى عند المطلب الثالث، القاضي بتشجيع قيام ملكيات خصوصية وفردية للأراضي الزراعية، باعتبار هذه الخطوة تستهدف غايتين - حسب رأي أصحاب القرار-، هما السبيل الأقصر لتحقيق تنمية فعلية ومستديمة: [2]

- أولهما تحفيز الفلاحين بخلق نوع من التنافس بين المزارعين، وإذكاء مبدء الربح والخسارة.
- وثانيهما جعل هذه الأملاك قابلة للتداول بيعا وشراء، وبالتالي الانتقال بها من إطار الملكية الجماعية التقليدية إلى مستوى الملكية الخاصة.

1- يحي ولد البراء : ملكية الأرض في موريتانيا أبعادها الاجتماعية والسياسية، دراسة في النصوص الفقهية والوقائع، منشورات معهد الدراسات الإفريقية، الرباط، 1999 ص : 158

2 - وزارة التنمية الريفية والبئية: جمع النصوص التشريعية والترتيبية حول الإصلاح العقاري والأرضي بموريتانيا 1983 ص: 13

المجلد : 12/ العدد : 02 / الشهر: أوت/ السنة: 2020 ISSN: 1112-8518, EISSN: 2600-6200

ولاشك أن الخلفية النظرية التي انطلق منها هذا الإصلاح، تتلخص في أن تحقيق المصلحة الجماعية لن يتأتى إلا عن طريق واحد، هو دعم المصالح الفردية، وحمايتها والدفاع عنها، وتشجيع الملكيات الخصوصية، وتشريع نصوص القوانين الضابطة لها بدقة وشفافية .

ويأتي هذا الإصلاح العقاري الذى جاء بمبادرة من اللجنة العسكرية للخلاص الوطني، والمتجسدة في الأمر القانوني رقم 127 / 83 بتاريخ 5 يونيو 1983 القاضي بإعادة التنظيم العقاري والأرضي في موريتانيا[3]- ثاني محاولة صريحة من أجل سيطرة الدولة على الأرض، [4] خاصة عند النظر الى المادتين الأولى والثانية اللتين تعلنان صراحة بسط نفوذ الدولة سلطتها على الأرض وملكها لها، وتصرفها حسب المصلحة والسياسة .

ويبدو أن القانون المنظم للملكيات العقارية والأرضية مازال لحد الساعة قليل الكفاية التشريعية والتنفيذية - بالرغم من صدور بعض المراسيم القانونية" المرسوم رقم 089/2000 الصادر بتاريخ 17 يوليوز2000"(الملحق رقم2) يلغى ويحل محل المرسوم رقم 020/90 الصادر بتاريخ 31يناير 1990 المطبق للأمر القانوني رقم 127/83 الصادر بتاريخ 5 يونيو 1983 - بل نرى الكثير من أبناء المجتمع يرفضونه نظرا لتمسكهم بأحقية تملك الأرض التقليدية، وذلك مخالف لما جاءت به السلطة السياسية الحاكمة إلى القول بعدم اعتبار الأملاك التقليدية القبلية واختصاص الدولة وحدها بالملك وحق التصرف:[5]

تقول المادة الأولى: الأرض ملك للدولة ويستطيع كل موريتاني بدون تمييز من أي نوع أن يصبح مالكا كليا أو جزئيا إذا التزم بالقانون.

المادة الثانية: إن نظام التملك التقليدي للأرض ملغى.

هذه الوضعية لا محالة ستؤثر بدورها على البنية العقارية فى ولاية اترارزة عموما والمناطق النهرية خصوصا.

ولقد مهد قانون الإصلاح العقاري والأرضي في موريتانيا سنة 1983 إلى نوع من التنازل للعديد من الجماعات المحلية المالكة ملكا تقليديا لهذه الأراضي عن معظم الأراضي الفيضية الخصبة في منطقة حوض نهر السنغال، وذلك لصالح مستثمرين خواص بالأساس في إطار سياسة جديدة للدولة

[3] - الجريدة الرسمية للجمهورية الإسلامية الموريتانية 1983 بتاريخ 29/يونيو 1983

[4] - اول قانون يصدر في مجال الملكية العقارية: القانون رقم 139 / 60 الصادر بتاريخ 02 أغسطس 1960 المنظم للعقارات المستغلة جماعيا

[5] - من نص الأمر القانوني رقم 83 / 127 القاضي بإعادة التنظيم العقاري والأرضي بموريتانيا الصادر عن اللجنة العسكرية للخلاص الوطني انواكشوط بتاريخ 05 يونيو 1983 المنشور في الجريدة الرسمية للجمهورية الإسلامية الموريتانية 29 يونيو1983.

المجلد : 12/ العدد : 02 / الشهر: أوت/ السنة: 2020 ISSN: 1112-8518, EISSN: 2600-6200

ترمي إلى تطوير هذا القطاع عن طريق الاستصلاح الهيدرو زراعي للمناطق المحاذية لنهر السنغال، وفي هذ الإطار تم اختيار نطاق يمتد إلى الشرق من مدينة روصو حتى الحدود الجنوبية الغربية لولاية لبراكنة كمنطقة اختيار لهذه السياسة، حيث وزعت الدولة 1011 رخصة استغلال شكلت بوادر تطوير الزراعة المروية،[6] وقد اتسم توزيع هذه الرخص بفوضى كبيرة مما أدى الى الاستيلاء على بعض الأراضي ذات الملك الجماعي القبلي التقليدي، بدون سند قانوني وما سيترتب عن ذلك من مشاكل بين المستحوذين الجدد والسكان المحليين، هذه الوضعية أدت بالدولة إلى إصدار التعميم رقم 23،[7] وكلف المكتب العقاري بروصو بإصدار رخص مؤقتة مدة صلاحيتها خمس سنوات، هذا المكتب الذي تم إنشاؤه سنة (1991)[8] بهدف:[9]

- إصدار رخص استغلال الأراضي الزراعية.
- تحديد المجالات الحيوية حول التجمعات القروية التي تقع ضمن المجالات الزراعية .
- تحديد المحميات العقارية بهدف توسيع النشاطات الزراعية القروية .

يقوم المكتب بالتعاون مع وحدة التأطير الأساسية للشركة الوطنية للتنمية الريفية "صونادير" بالتسيير والإشراف على الأراضي المستصلحة الصغيرة (المساحات القروية الصغيرة المروية)

وانطلاقا من هذا الإصلاح العقاري الذى شهدته موريتانيا 1983 فقد أثر على التوزيع المجالي للأراضي الزراعية.

1 - التوزيع المجالي للبنية العقارية:

لقد أدى غياب دراسات سابقة تتعلق بنوعية تملك الأراضي الزراعية من جهة وعدم دقة وصحة المعلومات المتحصل عليها من طرف السلطات المعنية ومصداقيتها وانعدام الروابط بينهم وبين الفلاحين نتيجة المحاولات المستمرة من طرف السلطات المعنية بالاستحواذ على أراضيهم، وترخيصها لجدد على المنطقة وخصوصا رجال الدولة والسياسيين، لذلك شهدت المنطقة تنافسا شديدا خصوصا في مطلع التسعينيات على امتلاك الأراضي الزراعية، نتيجة تشجيع الدولة للقطاع الفلاحي من جهة، وكذلك الوعي من لدن السكان بالأهمية المتزايدة للعقار من جهة ثانية، خاصة وأن أكثر من ثلثي المساحة الكلية للبلاد شهدت تصحرا شبه كلي، مما نتج عنه تحول مجالي نحو استغلال المناطق

[6] - وزارة التنمية الريفية: تقرير عن السياسة الجديدة للتنمية الريفية 1994، ص: 41

[7] - Circulaire N° 023 / MIPT / CM /CV du 26 aut 1990 à monsieur le wali du TRARZA et le Hakem de Moughataà du R'KIZ et ROSSO relative à l'attribution des terrains à usage Agricole

[8] - Arrêt N° R 181 / IMR du 17 Novembre 1986 Portant création d'un Bureau des affaires foncières et de le gi stations Rurales

[9] Schéma National d'aménagement du territoire Juin 1986 p / 62

المجلد : 12/ العدد : 02 / الشهر: أوت/ السنة: 2020 ISSN: 1112-8518, EISSN: 2600-6200

الأكثر خصبا-نتيجة لاعتماد السكان في المقام الأول على التنمية الحيوانية- هذا التحول دفع بالسكان المحليين إلى محاولة استغلال الأراضي الزراعية، لغرض سد الباب أمام النازحين الجدد من جهة، وتخوفهم من تطبيق قانون الإصلاح العقاري والأرضي– على الرغم من أن الأغلبية الساحقة (75%) من الفلاحين يعانون من الجهل والأمية وخاصة الكبار منهم - رغم غياب أوراق أو وثائق أو تحفيظ يدل على امتلاك هذه الأراضي امتلاكا قانونيا، وكما أشرنا إلى ذلك سابقا على أن المنطقة تشهد نوعا من التملك التقليدي للأراضي، إلا أنه حسب الدراسة الميدانية، تبين لنا على أن الأراضي الزراعية في منطقة الدلتا توجد بها جميع أشكال التملك العقاري للأراضي الزراعية الموجودة في موريتانيا (الأراضي الجماعية "القبيلة"، أراضي الدولة، الأراضي الخصوصية)، بالنسبة للفلاحين المستجوبين في منطقة الدلتا من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (1) توزيع البنية العقارية حسب نوعية الملك على الفلاحين المستجوبين في منطقة الدلتا

القرية	الملك الجماعي(القبيلة)				ملك الدولة				الملك الخاص				المجموع			
	المساحة(هـ)	%	العدد	%	المساحة(هـ)	%	العدد	%	المساحة(هـ)	%	العدد	%	المساحة الإجمالية(هـ)	%	العدد	%
أوليك	13	2.87	2	2.73	0	0	0	0	12	2.64	2	2.73	25	5.51	4	5.5
لكنان(المتكيدم)	17	3.75	2	2.73	3	0.66	1	1.4	18	3.9	2	2.73	38	8.38	5	6.8
دار السلامة	11	2.42	2	2.73	3	0.66	1	1.4	40	8.8	5	6.85	54	11.9	8	11
المتكيدم1-2	9	1.98	1	1.4	7	1.55	1	1.4	35	7.7	5	6.85	51	11.25	7	9.6
دار وولف	25	5.51	3	4.1	19	4.2	2	2.73	12	2.6	2	2.73	56	12.4	7	9.6
بوتيدومة1-2	12	2.649	2	2.73	0	0	0	0	26	5.7	5	6.85	38	8.38	7	9.6
أنخيلة	16	3.53	3	4.11	4	0.88	1	1.4	18	4	3	4.11	38	8.38	7	9.6
كرمسين	22	4.85	4	5.47	27	6	4	5.47	30	6.6	5	6.85	79	17.44	13	17.8
دار البركة	19	4.19	4	5.47	17	3.75	3	4.11	25	5.5	5	6.85	61	13.46	12	16.4
أنجلار	5	1.1	1	1.4	0	0	0	0	8	1.7	2	2.73	13	2.9	3	4.1
المجموع	149	32.8	24	32,87	80	17.7	13	17,8	224	49.30	36	49,31	453	100	73	100

المصدر: العمل الميداني، 2017

المجلد : 12/ العدد : 02 / الشهر: أوت/ السنة: 2020 ISSN: 1112-8518, EISSN: 2600-6200

يتبين من خلال الجدول أن نسبة الأراضي الخاصة تحتل المرتبة الأولى من العينة المدروسة في منطقة الدلتا بنسبة 49,3% (224هـ) وهي نسبة منخفضة بالنسبة إلى مثيلتها على المستوى الوطني 89,9% من الأراضي المروية "النهرية" أصبحت ملكا خاصا، [10] تليها أراضي القبيلة بنسبة32,8 %(149هـ) ثم أراضي الدولة 17,7 %(80هـ).

ويمكن مقارنة هذه النتائج على مستوى منطقة الدلتا التي يتباين توزيع الأراضي الزراعية فيها حسب الملك العقاري، حيث تمثل الأراضي الخصوصية نسبة 34.6% في حين تمثل أراضي الدولة والقبيلة على التوالي(33.5% و31.9%) وذلك ما نلاحظه من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (2) توزيع البنية العقارية للأراضي الزراعية في منطقة الدلتا عموما:

الحالة القانونية	ملك القبيلة	ملك الدولة	الملك الخاص	المجموع
المساحة(هـ)	1485	1555	1610	4650
النسبة المئوية	31,9	33,5	34,6	100

المصدر: الشركة الوطنية للتنمية الريفية(صونادير) 2017م

هذا التوزيع المجالي للأراضي الزراعية الذي خلفه قانون الإصلاح العقاري والأرضي، ينم عن محاولة الدولة الاستيلاء التدريجي للأراضي الزراعية المهمة، بعد ما ظلت ولفترة طويلة من الزمن تحت سيطرة القبيلة، التي مازالت تتنازع السيادة مع الدولة على أحقية ملكها.

2- **أنواع الاستغلال:**

تتميز علاقات العمل في الأراضي الزراعية الموريتانية بطابع استغلالي يختلف من منطقة إلى أخرى، فبينما نجد في ولايات الشمال والوسط (آدرار وتكانت) نظام المشاركة الذى يختص أساسا بمزارع النخيل وما يزرع تحتها، تعرف ولايات الجنوب والجنوب الشرقي ما يعرف بنظام الكراء بصوره المختلفة وهي في مجموعها صور مختلفة عن نظام المشاركة في الإنتاج، وسنحاول التعرض لنظام الاستغلال في هذه المناطق لتبيان مكانة المنطقة من جهة ونسبته بين الفلاحين.

[10] - الجمهورية الإسلامية الموريتانية، المكتب الوطني للإحصاء، الدليل السنوي للإحصاء، 2017م، ص: 195

المجلد : 12/ العدد : 02 / الشهر: أوت/ السنة: 2020 ISSN: 1112-8518, EISSN: 2600-6200

أ- **مناطق الشمال والوسط** :

في منطقة آدرار" نطاق الواحات " يشترك كل من صاحب الحيازة (المالك) والمشغل (الفلاح) في توفير كل من مستلزمات الإنتاج – إلا مصدر المياه (الآبار) التي يعدها صاحب الأرض وحده ويقدم المشتغل كل مستلزمات الزراعة ويحصل على نصف الإنتاج .

أما في ولاية تكانت وخاصة في المناطق التي تحتاج إلى حبس المياه، الأمر الذى يتطلب إقامة سدود أو حواجز لحصر المياه، فإن المالك يقوم بهذه العملية مقابل أن يقوم الفلاح بتوفير البذور والمستلزمات، ولايتقاضى أي أجر وعند الحصاد تخصم الضريبة أولا ثم يقسم الباقي مناصفة بين المالك والمشتغل .

ب- **مناطق الجنوب والجنوب الشرقي** :

نتيجة لخصوبة التربة ووفرة المياه " تساقطات مطرية مهمة، مع وجود نهر السنغال " في المناطق الجنوبية والجنوبية الشرقية فإن نظام استغلال الأرض لا يتم بنفس الطريقة السابقة في المناطق الشمالية حيث أن المالك للأرض لايقوم بكراء أرضه، وإنما توجد ثلاثة أشكال من الاستغلال :

- **كراء العمال**: على المزارعة في الحيازات الفلاحية "بدء من تهيئة الأرض وانتهاء بالحصاد" ووظيفة المالك هنا في العملية الفلاحية تقتصر على توفير كل المستلزمات للحيازة الفلاحية والإشراف على تصريفها ومراقبتها بشكل دوري مقابل مرتب شهري للعامل" الذين غالبا ما يتراوح عددهم مابين 2 إلى 3 عمال حسب الفصول السنوية"، وهذه الظاهرة(الكراء بالأجر الثابت)، تعتبر حديثة على المنطقة لكنها أصبحت الآن شبه متداولة خصوصا في الضيعات الفلاحية الكبرى والمناطق المسقية على وجه الخصوص، وترتبط أساسا بدخول الرأسماليين إلى المنطقة، ومحاولة تكثيف الزراعة فيها، كما أن أغلب الحيازات التي يتم استغلالها عن طريق كراء العمال غالبا ما تكون لرجال أعمال خارج المنطقة، أو لموظفين في أغلب الحالات.
- **نظام الإيجار المقدم**: وهو أن يقدم المستغل لمالك الحيازة الفلاحية مبلغا ماليا متفقا عليه من الطرفين، يستلمه صاحب الحيازة مباشرة عند عقد الاتفاق ولا يرتبط بالمحصول وهذا النوع من الاستغلال يرتبط أساسا بارتفاع ريع العقار المرتبط بدخول الرأسمال الجديد على المنطقة، حيث نجد حسب العمل الميداني أن أغلب الفلاحين الذين لايمتلكون الوسائل المادية لاستغلال أراضيهم وتخوفاتهم من تطبيق قانون الإصلاح العقاري [11] -إن طبق- فإنهم يلجؤون إلى نظام الإيجار المقدم

[11] . حسب القانون العقاري والأرضي في موريتانيا فإن كل أرض زراعية لم يتم استغلالها من طرف مالكها لمدة خمس سنوات تتم مصادرتها طبقا للقانون

المجلد : 12/ العدد : 02 / الشهر: أوت/ السنة: 2020 ISSN: 1112-8518, EISSN: 2600-6200

لمستثمرين جدد على المنطقة في أغلب الأحيان، ويسود نظام استغلال الأراضي الزراعية بنظام الإيجار المقدم أساسا في الحيازات الفلاحية المتوسطة والكبرى.

وقد تبين من خلال العمل الميداني هيمنة الاستغلال المباشر في المنطقة المدروسة وذلك بنسبة 91% أي (415 هكتارا)، مقابل 9 % أي (38 هكتارا) غير مباشر وهي نسبة مرتفعة مقارنة بالمستوى الوطني 89.94% استغلال مباشر.[12] وهذا الارتفاع يرتبط أساسا بسيادة الحيازات الفلاحية الصغيرة (أقل من 7هكتارات) من جهة وإلى العمل التضامني الذي يعرف محليا بنظام "تويزه" الذي ما زالت المنطقة تحافظ عليه شيئا ما، بالرغم من وجود بوادر جديدة لتفكك هذا النظام التضامني الذي ظل ولفترة طويلة يعبر عن تكامل اقتصادي وتكافل اجتماعي بين طبقات المجتمع. هذه الوضعية تدل على أن المنطقة مازالت تعاني من مشاكل العقار التي تنعكس سلبا على حجم الحيازات الفلاحية.

الجدول رقم(3): نوعية استغلال الأراضي الزراعية حسب الفلاحين المستجوبين في المنطقة المدروسة

القرية	نوعية الاستغلال في منطقة الدلتا								المجموع			
	الاستغلال المباشر				الاستغلال غير المباشر							
	المساحة(هـ)	%	العدد	%	المساحة(هـ)	%	العدد	%	المساحة الاجمالية(هـ)	%	العدد	%
أوليك	20	4.4	3	4.1	5	1.1	1	1.4	25	5.51	4	5.5
لكنان (المتكيدم)	38	8.4	5	6.8	0	0	0	0	38	8.38	5	6.8
دار السلامة	40	8.8	6	8.2	14	3.1	2		54	11.9	8	11
المتكيدم 2-1	51	11.1	7	9.6	0	0	0	0	51	11.25	7	9.6
دار وولف	56	12.2	7	9.6	0	0	0	0	56	12.4	7	9.6
بونيدومة1-2	31	6.8	6	8.2	7	1.54	1		38	8.38	7	9.6
أنخلية	38	8.4	7	9.6	0	0	0	0	38	8.38	7	9.6
كرمسين	67	14.7	11	15.1	12	2.64	2		79	17.44	13	17.8
دار البركة	61	13.4	12	16.4	0	0	0	0	61	13.46	12	16.4
أنجلار	13	2.8	3	4.1	0	0	0	0	13	2.9	3	4.1
المجموع	415	91.6	67	91.7	38	8.4	6	8.3	453	100	73	100

المصدر: العمل الميداني، 2017م

[12] - المكتب الوطني للإحصاء، الدليل السنوي للإحصاء، مرجع سبق ذكره، ص: 200.

المجلد : 12/ العدد : 02 / الشهر: أوت/ السنة: 2020 ISSN: 1112-8518, EISSN: 2600-6200

ثانيا: حجم الحيازات الفلاحية

لقد أدى الاستحواذ العشوائي على الأراضي الزراعية في منطقة الدلتا، وفوضوية توزيع رخص الاستغلال الزراعي من طرف مكتب العقارات، وارتفاع الريع العقاري نسبيا في المنطقة إلى تباين كبير في حجم الحيازات الفلاحية، ذلك أن متوسط الحيازة الفلاحية بالنسبة للفلاحين المستجوبين تصل إلى 6هـ وهي نسبة مرتفعة نسبيا على مثيلتها بالنسبة للقرى المدروسة بمنطقة الدلتا(4هكتار).

ويظهر من خلال تحليل معطيات العمل الميداني أن.79.3% من الحيازات الفلاحية تقل مساحتها 7هـ و 11.3% مابين 7إلى15هـ في حين تبلغ التي تصل مساحتها 15هـ فأكثر إلى 9% وهو معدل يمكن مقارنته على مستوى منطقة الدلتا من حيث ظغيان المساحات الصغيرة (أقل من 7هـ)، ذلك أن نسبة 75% من الحيازات الفلاحية تقل نسبتها عن 7هـ، أما الحيازات المتوسطة (مابين 7إلى15هـ) فلا تغطي إلا نسبة 15% والحيازات الكبيرة (أكبر من 15هـ) إلا نسبة 10%، (وهي حيازات حسب الخبراء الزراعيين لاتكفي أن تكون معاشية بالأحرى تسويقية) وغالبا ما تكون لوجهاء المنطقة ورجال السياسة، او لموظفين، وهي معدلات تفوق المعدل الوطني بالنسبة للأراضي المروية" أقل من 7هـ 58,8%" وأكثر من 20هـ تمثل (10%) على المستوى الوطني.[13]

ومن خلال العمل الميداني نجد في منطقة الدلتا غياب حصول الفلاحين على الأراضي عن طريق الاجتثاث أو الشراكة، وذلك راجع بالأساس إلى أن العنصر الأول لا يمكن الإفصاح عنه خوفا من المترتبات عليه من طرف لجنة حماية البيئة، أما العنصر الثاني" الشراكة " فقد بدأت بوادرها في بعض المناطق المحاذية للنهر خصوصا من لدن رجال الأعمال، تمثل نسبتها على المستوى الوطني 1.67%،[14] هذه الوضعية القانونية تدل على أن المنطقة مازالت تعاني من مشاكل العقار التي تنعكس سلبا على حجم الحيازات الفلاحية.

الجدول رقم (4) توزيع الحيازات الفلاحية حسب حجمها بالنسبة للفلاحين المستجوبين بمنطقة الدلتا

القرية	فئات الحيازة الفلاحية												المجموع			
	أقل من 7 هـ				مابين 7 إلى 15 هـ				أكثر من 15هـ							
	المساحة	%	العدد	%	المساحة	%	العدد	%	المساحة	%	العدد	%	المساحة الإجمالية	%	العدد	%
أوليك	13	2.86	3	4.1	12	2.65	1	1.37	0	0	0	0	25	5.51	4	5.47
لكنان	26	5.8	4	5.47	12	2.64	1	1.37	0	0	0	0	38	8.38	5	6.8

[13] الدليل السنوي للإحصاء بموريتانيا، 2016، ص: 195

[14] المكتب الوطني للإحصاء، الدليل السنوي للإحصاء، مرجع سبق ذكره، ص: 200

المجلد : 12/ العدد : 02 / الشهر: أوت/ السنة: 2020 ISSN: 1112-8518, EISSN: 2600-6200

(المتكيدم)															
دار السلامة	34	7.5	7	9.6	0	0	0	0	20	4.4	1	1.37	54	11.9	8	11
المتكيدم 2-1	30	6.6	6	8.22	0	0	0	0	21	4.65	1	1.37	51	11.25	7	9.6
دار وولف	42	9.27	6	8.22	14	3.1	0	1	1.37	0	0	0	56	12.37	7	9.6
بوتيدومة1-2	38	8.38	7	9.6	0	0	0	0	0	0	0	0	38	8.38	7	9.6
أنخلية	38	8.38	7	9.6	0	0	0	0	0	0	0	0	38	8.38	7	9.6
كرمسين	66	14.56	12	16.4	13		0	1	1.37	0	00	0	79	17.44	13	17.8
دار البركة	61	13.46	12	16.4	0	0	0	0	0	0	0	0	61	13.46	12	16.4
أنجلار	13	2.9	3	4.1	0	0	0	0	0	0	0	0	13	2.9	3	4.1
المجموع	361	79.7	67	91.8	51	11.3	4	5.5	41	9	2	2.7	453	100	73	100

المصدر: العمل الميداني، 2017م

الجدول رقم (5) حجم الحيازة الفلاحية بمنطقة الدلتا لنهر السنغال بولاية اترارزة:

فئات الحيازة الفلاحية	المساحة	%	عدد الحيازات	%
أقل من7هـ	3487.5	75	937	94
مابين 7 إلى 15هـ	697.5	15	50	5
أكبر من 15هـ	465	10	11	1
المجموع	4650	100	998	100

المصدر: الشركة الوطنية للتنمية الريفية(صونادير)2017م

ثالثا: عوامل الإنتاج الفلاحي:

1 - العوامل البشرية:

يعتبر استخدام اليد العاملة ذو دلالة أساسية لإبراز نوعية الاستقلال السائد للمنطقة من جهة، والكشف عن مدى تطور القطاع الفلاحي من جهة ثانية، ومدى استيعابه للقوة العاملة.

*اليد العاملة:

الجدول رقم(6) نوعية اليد العاملة في الحيازات الفلاحية حسب الفلاحين المستجوبين في منطقة الدلتا:

المجلد : 12/ العدد : 02 / الشهر: أوت/ السنة: 2020 ISSN: 1112-8518, EISSN: 2600-6200

فئات الحيازة الفلاحية	عائلية				مأجورة				المجموع	
	دائمة		موسمية		دائمة		موسمية			
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
أقل من 7هـ	67	91.8	165	92.2	0	0	25	27.5	67	91.8
ما بين 7إلى15هـ	4	5.5	9	5	2	50	56	61.5	4	5.5
أكثر من15هـ	2	2.7	5	2.8	2	50	10	11	2	2.7
المجموع	73	100	179	100	4	100	91	100	73	100

المصدر: العمل الميداني، 2017م

ذلك أن اليد العاملة العائلية (الدائمة) تمثل 73%، مما يعطينا فكرة على أن جل الحيازات الفلاحية تعتمد على القوة العاملة العائلية في الإنتاج الفلاحي، في حين لا تمثل اليد العاملة المأجورة سوى نسبة 23 %، الذي يلاحظ أن نشاطها يقتصر أساسا في الفترات والفصول التي يكون فيها الفلاحون يحتاجون إلى عمل فلاحي مكثف في فصل الخريف (فصل التساقطات) من أجل تهيئة الأرض وعمليات البذر وفي فصل الشتاء(الفصل البارد) الذى يتزامن أساسا مع فترة نهاية الدورة الزراعية الخريفية (الحصاد) حيث تستخدم اليد العاملة في الحصاد وحراسة الحقول الزراعية من الآفات (الطيور والحيوانات....) التي تشكل في تلك الفترة الخطر الأساسي على المحاصيل الزراعية.

الجدول رقم(7) فترات نشاط اليد العاملة المأجورة في الحيازات الفلاحية بمنطقة الدلتا:

فئات الحيازة الفلاحية	فترات النشاط								مجموع اليد العاملة المأجورة		مجموع الفلاحين	
	الخريف		الصيف		الربيع		الشتاء					
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
أقل من 7هـ	16	16.8	3	3.2	0	0	6	6.3	25	27.5	67	91.8
مابين 7إلى15هـ	14	14.7	16	16.8	1	1.1	27	28.4	58	61.5	4	5.5
أكثر من15هـ	5	5.3	1	1	1	1.1	5	5.3	12	11	2	2.7
المجموع	35	36.8	20	21	2	2.2	38	40	95	100	73	100

المصدر: العمل الميداني، 2017م

المجلد : 12/ العدد : 02 / الشهر: أوت/ السنة: 2020 ISSN: 1112-8518, EISSN: 2600-6200

كما يلاحظ من خلال العمل الميداني أن اليد العاملة المأجورة تنحصر في الضيعات الفلاحية الكبرى والمتوسطة(أكبر من 15 هك)، وخصوصا من لدن رجال الأعمال والمستثمرين الجدد على المنطقة وبالتالي يمكن ربط اليد العاملة المأجورة في المنطقة بعاملين هما:

. كبر المساحات الزراعية.

. المستوى المادي للفلاحين.

وقد أظهر العمل الميداني أن متوسط اليد العاملة في الحيازة الفلاحية يتراوح ما بين 3 إلى 5 أشخاص في الحيازة الفلاحية العائلية، يختلف حسب الفصول ذلك أن فصل الخريف تستعمل فيه كل أفراد العائلة، وتنخفض في الفصول الأخرى، أما في الحيازات الفلاحية الكبرى(أكبر من 10هك) فإن متوسط اليد العاملة يتراوح بين 2 إلى 3 فرد مع أجور تتفاوت حسب الفصول والمواسم الزراعية(16000 إلى 20000 أوقية) لليد العاملة الدائمة، و 500 إلى 700 أوقية لليد العاملة اليومية التي غالبا لاتزيد فترة عملها عن 10 أيام خصوصا في فترة الحصاد.

ويمكن مقارنة هذه المعطيات بالمستوى الوطني، حيث أن 92% من الحيازات الفلاحية تعتمد على يد عاملة عائلية، يتراوح عددها ما بين 1 إلى 4 أفراد، في حين نجد أن 5% من الحيازات الفلاحية المعتمدة على يد عاملة مأجورة تتراوح ما بين 1 إلى 2 فرد و3% تستخدمهما معا.[15] .

ويختلف الأصل الجغرافي لها، إذ أن 55.8%(53 عاملا) من أصل المقاطعة، بينما نسبة 30.5% (29عاملا من داخل الولاية)، والباقي من خارج الولاية(13 عاملا) أي نسبة 13.5% .

الجدول رقم (8) يبين الأصل الجغرافي لليد العاملة المأجورة بالنسبة للفلاحين المستجوبين في منطقة الدلتا لنهر السنغال بولاية اترارزة .

فئات الحيازة الفلاحية	الأصل الجغرافي لليد العاملة المأجورة						مجموع اليد العاملة المأجورة		مجموع الفلاحين	
	المقاطعة		الولاية		آخر					
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
أقل من7هـ	12	12.6	13	13.7	0	0	25	27.5	67	91.8
مابين 7إلى15هـ	38	40	15	15.8	5	5.3	58	61.5	4	5.5

[15] - MDRE: LE développement Rural en chifres octobre 1994.

المجلد : 12/ العدد : 02 / الشهر: أوت/ السنة: 2020 ISSN: 1112-8518, EISSN: 2600-6200

أكثر من 15هـ	3	3.2	1	1	30.5	8	8.4	12	11	2	2.7
المجموع	53	55.8	29	30.5	13	13.7	95	100	73	100	

المصدر: العمل الميداني، 2017م

2 -العوامل التقنية:

2-1 الآلات الفلاحية:

يلعب مدى توفر الآلات الفلاحية دورا كبيرا في تحديث وعصرنة القطاع الفلاحي والرفع من الإنتاجية والمردودية، لذا فهو يعتبر مؤشرا ذا دلالة للعصرنة والتحديث، وانطلاقا من هذا المنظور فإن منطقة الدلتا، اعتمادا على معطيات العمل الميداني، تبقى منطقة تقليدية، إذ تعاني من نقص كبير في امتلاك الآلات الفلاحية الحديثة، حيث يلاحظ أن الأشخاص الذين يمتلكون جرارات تصل نسبتهم 2.8 %(2فلاح)، في حين تصل نسبة الذين يكترون هذه الآلات إلى 91.7%، أما النسبة الباقية فتعتمد على وسائل تقليدية في تهيئة الأرض(المحراث الخشبي). أما الآلات الحاصدة فإن اكتراءها 96% وهي نسبة تكاد تكون مطابقة للمستوى الوطني(99,5% من الفلاحين يكترون الحاصدات و 95% بالنسبة للجرارات)،[16] والنسبة الباقية(4%) تعتمد في عملية الحصاد على المنجل وذلك نظرا لضعف وسائلها المالية من جهة ولصغر حجم حيازاتها الفلاحية من جهة ثانية، ويواجه الفلاحون مجموعة من المشاكل في الحصول على هذه الآلات من أهمها: غلاؤها من جهة وضعف دور القرض الزراعي في اقتراضها من جهة ثانية، هذا فضلا عن محدوديتها المكانية والزمانية وتواجه هذه الآلات فترتين للطلب.

الفترة الأولى: مع بداية الموسم الفلاحي خاصة مع سقوط الأمطار حيث يكون الفلاح بحاجة إلى تهيئة حقله الزراعي- والطلب على الآلات الفلاحية أكبر من العرض- مما يضطر الفلاح إلى تأخير موسمه الفلاحي، و ينعكس سلبا على فترة حصاده التي تتزامن له مع فترة الفصل البارد الذي يؤثر على محصوله الزراعي (الأرز).

الفترة الثانية: فترة الحصاد، وفيها يكون الفلاح وراء طابور كبير من الفلاحين ينتظرون آلة حصاد نظرا لقلتها، مما يجبره على استخدام أدوات ووسائل بدائية وعتيقة (المنجل) وما تكلفه هذه العملية من جهد عضلي كبير و وقت، خاصة بأن فترة الحصاد للدورة الأولى في المنطقة تتميز بمجموعة من العوامل (البرودة، كثرة الطيور، الحيوانات ...) وهذا ما يجعل الفلاحين مضطرين لتسريع عملية الحصاد.

الجدول (9) الوسائل المستخدمة في الحرث على مستوى الفلاحين المستجوبين

[16] - MDRE, problematique Rizicole en Mauritanie, Avril1993; P:16.

المجلد : 12/ العدد : 02 / الشهر: أوت/ السنة: 2020 ISSN: 1112-8518, EISSN: 2600-6200

في منطقة الدلتا لنهر السنغال بولاية اترارزة.

فئات الحيازة الفلاحية	الوسائل المستخدمة في الحرث						مجموع الفلاحين	
	المحراث الخشبي				الجرارات			
	ملك		كراء		ملك		كراء	
	العدد	%	ملك	%	العدد	%	العدد	%
أقل من7هـ	4	5.5	0	0	0	0	63	86.3	67	91.8
مابين7إلى 15هـ	0	0	0	0	1	1.4	3	4	4	5.5
أكثر من 15هـ	0	0	0	0	1	1.4	1	1.4	2	2.7
المجموع	4	5.5	0	0	2	2.8	67	91.7	73	100

المصدر: العمل الميداني؛ 2017م

2-2- التقنيات المستعملة في الجمع:

تعتبر وسائل الإنتاج والتقنيات المستخدمة فيه إحدى الركائز الأساسية لتطوير الزراعة، وتحقيق ما يصبو إليه الفلاح من رفع إنتاجه، والوصول إلى أهدافه؛ ومن خلال هذه الوسائل استطاع أن يكيف وسطه للحصول على حاجياته كما أن امتلاك هذه الوسائل يعكس المستوى الحضاري والاقتصادي للساكنة القروية.

الجدول رقم (10) بين مدى المكننة لدى الفلاحين المستجوبين بمنطقة الدلتا:

فئات الحيازة الفلاحية	الوسائل المستخدمة في الجمع						مجموع الفلاحين	
	المنجل		الحاصدات					
			ملك		كراء			
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
أقل من7هـ	3	4	0	0	64	87.7	67	91.8
مابين7إلى 15هـ	0	0	0	0	4	5.5	4	5.5
أكثر من 15هـ	0	0	0	0	2	2.8	2	2.7
المجموع	3	4	0	0	70	96	73	100

المصدر: العمل الميداني، 2017م.

وانطلاقا من ذلك فإن منطقة الدلتا تعاني من نقص في وسائل الإنتاج بدءا من الوسائل المستعملة في الحرث وانتهاء بالوسائل المستعملة في الجمع (الحصاد)، فمن خلال العمل الميداني، تبين

المجلد : 12/ العدد : 02 / الشهر: أوت/ السنة: 2020 ISSN: 1112-8518, EISSN: 2600-6200

لنا أنه فيما يخص الوسائل المستعملة في الحرث هناك نسبة 91 % من الفلاحين يستخدمون الجرارات لتهيئة الأرض نظرا لطبيعة التربة في المنطقة، وضعف دور المحراث الخشبي في قلب التربة، بالإضافة إلى بطئه بالنسبة لعملية التهيئة، مما أجبر الفلاحين إلى اكتراء الجرارات رغبة منهم في ارتفاع المردودية من جهة، وخوفا من تهاطل الأمطار قبل تهيئة الأرض للدورة القادمة من جهة أخرى، في حين نجد أن هناك نسبة 5.5% من الفلاحين يعتمدون على وسائل عتيقة في عمليات الحرث و 4% في عمليات الحصاد، ويمكن ربط ذلك بالمستوى الاقتصادي للفلاحين من جهة، ومساحة الحيازة الفلاحية من جهة أخرى التي تعتبر في أغلبها حيازات فلاحية معاشية، لا تتحمل تكاليف الجرارات والحاصدات، خصوصا إذا قارنا ذلك مع المردودية بالنسبة للهكتار.

وبمقارنة هذه النسب بالمستوى الوطني نجد أن الحيازات الواقعة ما بين 1 إلى 7هكتار تستخدم الجرارات بنسبة 89% بينما الحيازات الفلاحية الكبرى ما فوق 15هكتار فإن استخدامها يصل إلى 100 %، أما الحاصدات فإن استخدامها في الحيازات الصغيرة يصل إلى 90% والكبرى 100%.[17]

2-3- عوامل أخرى:

أ- البذور والأسمدة : ارتبط القطاع الفلاحي بصفة عامة والزراعي بصفة خاصة على تطور البذور والأسمدة، إضافة إلى الوسائل العصرية المستخدمة فيه، ونظرا للأبحاث العلمية التي يقوم بها مركز البحث الزراعي في مجال الزراعة وانتقاء العينات المختارة من البذور، فقد مكنت هذه الأبحاث من إيجاد عينات محسنة من البذور من أهمها : R120 /R220 التي تتراوح مدة زراعتهما على التوالي ما بين 90 يوما و 120 يوما، وتوفيرهما للفلاحين بأسعار رمزية، ويعمل مركز الإرشاد والتأطير التابع للشركة الوطنية للتنمية الريفية (صونادير) على نشر تقنيات استعمال هذه البذور والأسمدة، وقد أوضح العمل الميداني أن 100% من الفلاحين يستخدمونها(41% تستخدم بذور R220، و 59% تستخدم R120) وهي نفس النسبة على المستوى الوطني خصوصا في مناطق زراعة الأرز على الضفة اليمنى لنهر السنغال.

الجدول رقم (11) نوعية البذور والبذور المستخدمة في زراعة الأزر بمنطقة الدلتا لنهر السنغال بولاية اترارزة.

فئات الحيازة الفلاحية	نوع البذور						نوع السماد								المجموع	
	R220			R120			كيماوي									
							البوريا السوداء			البوريا البيضاء						
	العدد	%	المدة	العدد	%	المدة	العدد	%	الكمية	العدد	%	الكمية	العدد	%	العدد	%

[17]- الجمهورية الإسلامية الموريتانية، المكتب الوطني للإحصاء، الدليل السنوي للإحصاء، 2016، ص:56.

المجلد : 12/ العدد : 02 / الشهر: أوت/ السنة: 2020 ISSN: 1112-8518, EISSN: 2600-6200

								الزمنية			الزمنية			
أقل من 7هـ	43	59	24	32.8	37	50.7	210 إلى330 كلغ/هـ	30	41	250 إلى 410 كلغ/هـ	67	91.8		
مابين 7إلى15هـ	0	0	4	5.5	4	5.5		0	0		4	5.5		
أكثر من15هـ	0	0	2	2.8	2	2.8		0	0		2	2.7		
المجموع	43	59	30	41	43	59		30	41		73	100		

90 يوم 120 يوم

المصدر: العمل الميداني، 2017م

أما الأسمدة فحسب العمل الميداني فإن الفلاحين أصبحوا يتداولونها بصفة منتظمة في المنطقة نظرا لعاملين:

. الرفع من خصوبة التربة.

. كون الدولة كانت تقدمها للفلاحين على شكل هبات..

ب- الأدوية والمبيدات الحشرية:

لقد أصبحت ظاهرة استعمال الأدوية والمبيدات الحشرية منتشرة لدى الفلاحين في المناطق الزراعية المروية، حيث يستعملونها للقضاء على الأعشاب والنباتات الضارة التي تضايق المزروعات والأمراض التي تصيبها، ومن خلال العمل الميداني والحوار مع الفلاحين ظهرت مؤخرا في منطقة النهر نباتات(الصورة 16 نبتة تيفا TIPHA) أو ما يطلق عليها محليا (يورو) تضايق الضيعات الفلاحية خصوصا عند المجاري المائية مما يلجئ الفلاحين إلى استعمال الأدوية ضد هذه النبتة، التي أصبحت الداء الأول لزراعة الأرز في المنطقة، ويرجح القول أنها من مخلفات سدي دياما ومانانتالي على المنطقة، وليست هناك كمية محددة لاستعمال هذه الأدوية والمبيدات الحشرية، حيث أن مركز الأبحاث الزراعية هو الذي يقوم بمحاربة هذه الأمراض وتقديم الأدوية للمزارعين وذلك بصفة مجانية من أجل تشجيعهم على الزراعة وخاصة زراعة الأرز.

ج- السقي: تعتمد الزراعات في منطقة الدلتا وخصوصا زراعة الأرز على السقي من نهر السنغال ولكن بطرق تقليدية (شق القنوات في الأرض وسبك المياه فيها عن طريق المضخات المائية التي تعمل بالديزل) حيث يتم سقي هذه المزارع حسب مراحل تطور الأرز بالطرق التالية:

. الري الأول قبل الغرس مباشرة ويكون خفيفا يسمح بالحفاظ على رطوبة التربة ثم يقام بتجفيف التربة لمدة يومين وبعد ذلك يتم الري عن طريق مرحلتين تبعا لمراحل نمو البذرة:

المجلد : 12/ العدد : 02 / الشهر: أوت/ السنة: 2020 ISSN: 1112-8518, EISSN: 2600-6200

المرحلة الأولى: مرحلة الانشطار، إذ تغمر المساحة الزراعية بكميات من المياه لا يقل ارتفاعها عن 1سم وبعد 15 يوما تفرغ المياه من المزرعة لتجفيفها لبضعة أيام

المرحلة الثانية: مرحلة التنسيل وفي هذه المرحلة تتطلب المزرعة كمية كبيرة من المياه يكون متوسط سمكها 20سم بصفة دائمة.

المرحلة الثالثة: مرحلة النضج حيث يتم التخفيض التدريجي لكمية المياه حتى يتوقف الري نهائيا وذلك عند اصفرار الأرز في كامل أجزاء المزرعة.

وفي كل هذه المراحل ليست هناك كمية ولا وقت محدد لاستخدام المياه في السقي فكل فلاح باستطاعته أن يستخدم ما يشاء من المياه حسب ظروفه المادية إن كانت تخول له الحصول على مضخة للضخ مقابل ضريبة رمزية تضعها الدولة على الفلاحين لاستخدام هذه المياه تتمثل في 500 أوقية للهكتار في الدورة الزراعية، وانطلاقا من العمل الميداني نستنتج أن هناك علاقة وطيدة بين الظروف الاقتصادية ومدى توفر الفلاح على آلة سقي عصرية. وقد لاحظنا أن هناك نسبة 20% من الفلاحين تعتمد في سقيها على مياه الفيضانات النهرية في فترة الخريف حيث يعمل الفلاحون على جعل حواجز طينية على شكل سدود لهذه المياه وحصرها للاعتماد عليها في السقي، ولا يستفيد من هذه العملية سوى الضيعات الفلاحية القريبة من النهر، وفي سنوات الجفاف يتوقف هؤلاء الفلاحون عن زراعة الأرز ويعملون في زراعة بديلة تعتمد على مياه الأمطار(الفول السوداني ، الذرة ...) مما يضعف من قوة المردودية.

يعتبر رأسمال الحيازة الفلاحية من أهم عوامل الإنتاج الفلاحي، التي تعمل على الرفع من المردودية بالنسبة للفلاحين وخاصة في الزراعات التي تعتمد على القوة الميكانيكية (الجرارات من أجل تهيئة الأرض...) نتيجة طبيعة التربة بدل القوة العضلية وما تكلفه من جهد ووقت. ونظرا لارتباط تطوير الفلاحة برأس المال فقد ظل هذا الجانب مهمولا من طرف الدولة الموريتانية، ف لم تعرف موريتانيا سياسة قرضية واضحة في المجال الزراعي قبل سنة 1985 رغم أنه ابتداء من سنة 1978 كانت الشركة الوطنية للتنمية الريفية هي المسؤولة عن عمليات القرض الزراعي نتيجة لغياب مؤسسة متخصصة في هذا المجال على الرغم من أن دورها الأساسي تأطيري تكويني بالدرجة الأولى، [18] وابتداء من سنة 1985 ونتيجة لتطبيق الحكومة الموريتانية لبرنامج التقويم الهيكلي و اهتمام هذا الأخير بالقطاع الريفي عامة والزراعي على وجه الخصوص، رسمت الدولة سياسة قرضية من أجل تشجيع الاستثمار في المجال الزراعي، حيث تم تدعيم إدارة القرض الزراعي التابعة لوزارة التنمية الريفية

[18] - Ministère de l'économie et des finances, mission d'études et dévaluation du secteur rural, et de ressources humaines (RAMS) projection démographiques NCKIT.1980 ; p : 41.

المجلد : 12/ العدد : 02 / الشهر: أوت/ السنة: 2020 ISSN: 1112-8518, EISSN: 2600-6200

والبيئة ماديا ووكلت إليها مهمة تقديم القروض الموجهة للقطاع الزراعي مع استمرار الشركة الوطنية للتنمية الريفية في تقديم القروض للمزارع التي تخضع لتأطيرها.[19]

وقد اظهر العمل الميداني سيادة التمويل الذاتي الذي يرتبط بالفلاحين أنفسهم وذلك بنسبة 68.5% مما يصعب معه تحديد نسبة التمويل الذاتي. مقارنة مع 31.5% تمويلات خارجية (قصير المدة ترتبط أساسا بتمويل الدورات الزراعية) يحصل عليها الفلاحون من طرف مؤسسات الدولة التي تعتني بالمجال الفلاحي وهي نسبة ضعيفة جدا لا تتماشى مع توجهات التكيف الزراعي والرفع من الإنتاجية سواء على مستوى منطقة الدلتا عموما 58.7% أو على مستوى الولاية 63.5% ،[20]

رابعا: أهداف الحيازة الفلاحية

لقد نتج عن سياسة التوسع في الزراعة المروية من أجل رفع معدلات الاكتفاء الذاتي من المواد الغذائية في الأمد القصير وتحقيقه في الأمد البعيد التي انتهجتها موريتانيا منذ تبنيها برنامج التقويم الاقتصادي[21]، وسارعت الحكومة الموريتانية في ظل ذلك بتنفيذ برامج واسعة لإنشاء السدود واستصلاح الأراضي الصغيرة والكبيرة الواقعة على حوض النهر السنغالي، [22] أسند تنفيذها إلى الشركة الوطنية للتنمية الريفية "صونادير" [23] وكانت الدولة تتولى تهيئة الأرض وإعطاء البذور والأسمدة للفلاحين حتى يتمكن الفلاح من اقتناء التقنيات الحديثة لهذه الزراعة،[24]

ونظرا لعدم وجود قوانين محددة لنوعية الزراعة في منطقة الدلتا خصوصا، وموريتانيا عموما، فإن استعمال المساحات الزراعية يكون في أغلب الأحيان يعتمد على زراعة الأرز بالدرجة الأولى نظرا ملائمة المنطقة من الناحية البيومناخية لزراعة الأرز

ونتيجة لهذه التشجيعات أصبحت زراعة الأرز تزرع عبر دورتين زراعيتين(الأولى في نهاية فصل الخريف "تسمى الدورة الخريفية" والثانية في فصل الشتاء" تسمى الدورة الصيفية)، مما جعل زراعة الأرز

[19] - Programme de redressement du secteur irrigué en Mauritanie (SONADER). Mai 1989, p : 66

[20] MDRE, SONADER. Rapport sur le crédit agricole 1995-2003, p : 12-13.

[21] -وزارة التخطيط : برنامج التقويم الاقتصادي والمالي 1985 – 1988 ص : 89 -95

[22] MINSTER DE DEVELOPPEMENT RURAL ET DE L INVIRONMENT PROBLEMATIQUE RIZICOL 1998 P 56

[23] وزارة التنمية الريفية والبيئة : التقرير السنوي حول أنشطة الشركة الوطنية للتنمية الريفية " صونادير " 1989 ص : 23

[24] -المنظمة العربية للتنمية الزراعية: السياسات الزراعية في عقد الثمانينيات، في الجمهورية الإسلامية الموريتانية، الخرطوم، 1994، ص: 145

المجلد : 12/ العدد : 02 / الشهر: أوت/ السنة: 2020 ISSN: 1112-8518, EISSN: 2600-6200

مهيمنة على الزراعات الأخرى في منطقة الدلتا خاصة والمناطق النهرية عموما، هذه الهيمنة تعزى أيضا إلى أن الأرز يعتبر أهم وجبة غذائية لدى المجتمع الموريتاني(الوجبة الرئيسية اليومية للأسرة).[25]

وانطلاقا من العمل الميداني فقد لاحظنا أن هناك بعضا من الفلاحين أصبحوا يمارسون زراعة الخضروات والأعلاف خصوصا في الدورة الزراعية الثانية(الصيفية) بهدف توفير الأعلاف لماشيتهم في الفترة الجافة(الصيف)، وكذلك من أجل تنويع الدخل الفلاحي؛ خاصة في الفترة الواقعة بين بداية الموسم الفلاحي وفترة الحصاد. ذلك أن نسبة 100%(73فلاحا) تستعمل تعمل في الدورة الأولى(الخريفية) في زراعة الأرز وأن نسبة 84% [62فلاحا] تعمل في الدورة الثانية(الصفية)، نظرا لتخصيص جزء من الحيازات الفلاحية لزراعة الخضروات(10% [5فلاحين]، و6% [6فلاحين] تعمل في زراعة الأعلاف. وهي نسب لا تبتعد كثيرا عن مثيلاتها على المستوى المحلى، ذلك أن نسبة 98% من الفلاحين تخصص حيازاتها لزراعة الأرز، في الدورة الأولى(الخريفية)، بينما 89% تخصص حيازاتها الفلاحية لزراعة الأرز في الدورة الثانية (الصيفية).[26] ويختلف الإنتاج الفلاحي اختلافا متباينا بين هاتين الدورتين، نظرا لتوفر المياه في الدورة الأولى(الخريفية) نتيجة ارتفاع منسوب مياه النهر السنغالي في فترة تساقط الأمطار، وانخفاضه في الدورة الثانية (الصيفية).

ويلاحظ من خلال الجدولين التاليين ضعف المردودية(3.6ط/ه) بالنسبة للفلاحين الذين تم استجوابهم مقارنة بالمستوى المحلى(الولاية 4.2 طن/ه) أو بالمستوى الوطني 4.8ط/ه،[27] خاصة الدورة الثانية(الصيفية) التي تتزامن مع تراجع منسوب مياه النهر، هذا مع تفاوت المردودية على مستوى فئات الحيازات الفلاحية.

الجدول رقم(12) استعمال الحيازات الفلاحية وإنتاج الأرز خلال الدورة الأولى(الخريفية) بالنسبة للفلاحين في منطقة الدلتا:

فئات الحيازة الفلاحية	فئات الحيازة الفلاحية																			
	أقل من 7 هـ				مابين 7 الى 15 هـ				أكثر من 15هـ				المجموع							
القرى المدروسة	المساحة	%	الإنتاج (طن)	العدد	%	المساحة	%	الإنتاج (طن)	العدد	%	المساحة	%	الإنتاج (طن)	العدد	%	المساحة الإجمالية	%	الإنتاج الإجمالي(طن)	العدد	%

[25] - المنظمة العربية للتنمية الزراعية: مشروع إنتاج الألبان بروصو (اترارزة)، في الجمهورية الإسلامية الموريتانية، الخرطوم 1985، ص:89

[26] - الشركة الوطنية للتنمية الريفية(صونادير)، 2017

[27] -MDRE.Service Destatistiques agricoles, DES Informaations RURALES ET DE linformatique (SSAI), raport Aout 2004, p :16

المجلد : 12/ العدد : 02 / الشهر: أوت/ السنة: 2020 ISSN: 1112-8518, EISSN: 2600-6200

أوليك	13	2.86	39	7.5	3	4.1	12	2.65	36	1	1.37	0	0	0	0	0	0	75	5.47
لكنان (المتكيم)	26	5.8	83	5.47	4	12	2.64	38	1	1.37	0	0	0	0	0	0	0	121	6.8
دار السلامة	34	7.5	109	9.6	7	0	0	0	0	0	0	20	0	4.4	96	1	1.37	205	11
المتكيم 2-1	30	6.6	80	8.22	6	0	0	0	0	0	0	21	0	4.65	111.1	1	1.37	191.1	9.6
دار وولف	42	9.27	103	8.22	6	14	3.1	98	1	1.37	0	0	0	0	0	0	0	201	9.6
بوتيدومة2-1	38	8.38	136	9.6	7	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	136	9.6
أنخلية	38	8.38	114	9.6	7	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	114	9.6
كرمسين	66	14.56	198	16.4	12	13	2.87	86.4	1	1.37	0	0	0	0	0	00	0	284.4	17.8
دار البركة	61	13.46	244	16.4	12	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	244	16.4
أجلار	13	2.9	58.5	4.1	3	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	58.5	4.1
المجموع	361	79.7	1164.5	91.8	67	51	11.3	258.4	4	5.5	41	9	2	207.1	2.7	2	0	1630	100

المصدر: العمل الميداني، 2017م.

الجدول رقم (13)انتاج الأرز خلال الدورة الثانية(الصيفية) بالنسبة للفلاحين المستجوبين في منطقة الدلتا

أنواع الزراعات فئات الحيازات الفلاحية	أنواع المزروعات																		
	الأرز				الخضروات				الأعلاف						المجموع				
	المساحة	%	الإنتاج (طن)	العدد	%	المساحة	%	الإنتاج (طن)	العدد	%	المساحة	%	الإنتاج (طن)	العدد	%	المساحة الإجمالية	%	العدد	%
أقل من7هـ	316	69.8	583	58	79.5	20	4.4	18	3	4.1	25	5.5	30	6	8.2	361	79.7	67	91.8
مابين7إلى15هـ	26	5.7	60	2	2.7	25	5.6	27	2	2.5	0	0	0	0	0	51	11.3	4	5.5
أكثر من15هـ	41		123	2	2.7	0		0	0	0	0	0	0	0	0	41	9	2	2.7
المجموع	383	84.5	766	62	85	45	10	45	5	6.8	25	5.5	30	6	8.2	453	100	73	100

المصدر: العمل الميداني، 2017م

خامساً: اتجاهات وعوامل تسويق الإنتاج الفلاحي:

المجلد : 12/ العدد : 02 / الشهر: أوت/ السنة: 2020 ISSN: 1112-8518, EISSN: 2600-6200

اتسمت السياسة التسويقية في موريتانيا قبل تطبيقها لبرنامج الإصلاح الاقتصادي بتدخل الدولة في شكل مؤسسات عامة (مفوضية الأمن الغذائي – التي تحتكر استيراد وتوزيع القمح – والشركة الوطنية للتنمية الريفية – التي تحتكر استيراد وتوزيع الأرز) وذلك محاولة منها لدعم المستهلك.[28] وبعد تطبيقها لبرنامج التقويم الاقتصادي والمالي بدأت سياسة التسويق تأخذ تدريجيا مبدأ حرية التسويق، حيث تم في إطاره إفساح المجال للخواص للدخول في مجال تسويق الحبوب الغذائية الرئيسية، وتم تخفيض احتكار مفوضية الأمن الغذائي في شراء القمح وكذلك احتكار الشركة الوطنية للإيراد والتصدير في استيراد الأرز.[29]

مما أدى غياب سياسة واضحة وفعالة في مجال تسويق المنتجات الفلاحية، بعد تخلي الدولة عن سياستها في شراء منتجات الأرز عن طريق مفوضية الأمن الغذائي سنة 1992، و إفراز وضعية تتميز بتعدد حلقات واتجاهات عملية التسويق، مما دفع الفلاحين إلى تسويق منتجاتهم خاما إلى الأسواق المحلية.

ومن خلال الجدول التالي يلاحظ أن النسبة الأكبر من المنتوج تسوق خاما" 74%" (350ط "69فلاحا") وذلك راجع بالأساس إلى الإمكانات المادية للفلاحين من جهة، وإلى العراقيل التي يواجهها الفلاحون في هذه العملية من جهة أخرى، والتي من أهمها اعتمادهم على وسائل تقليدية في عملية التسويق، التي تبين أن نسبة 77% من الانتاج يمر عبر وسائل تقليدية بحتة، متمثلة أساسا في العربات التي تجرها الخيول والحمير والزوارق النهرية وما تمثله من خطر، مقابل 23 % تستخدم وسائل عصرية، ويعزى طغيان استخدام الوسائل التقليدية في المنطقة إلى الانعزال التي تعانى منه المنطقة، حيث لا تتوفر المنطقة على طريق عصري بل تتواجد بها طرق تقليدية غير معبدة يتعثر سلكها في الفترات المطرية(فصل الخريف)، حيث تعمل المياه على سدها مما يجعل المنطقة في عزلة تامة خاصة في هذا الفصل، الذي جعل الفلاحين يعتمدون على طريقة التسويق غير المباشر عبر ممثلي تجار المنطقة والمؤسسات التجارية بنسبة 91.7 %،(أي نسبة 77%من الانتاج) في حين يمثل التسويق المباشر نسبة 8.3%، ويرجع ذلك إلى:

- ضعف الكمية المسوقة .

- صعوبة النقل.

[28] وزارة التخطيط : برنامج التقويم الاقتصادي والمالي . 1988/1985، ص : 89

[29] المنظمة العربية للتنمية الزراعية : السياسات الزراعية في عقد الثمانينيات في الجمهورية الإسلامية الموريتانية، الخرطوم 1994، ص : 45

المجلد : 12/ العدد : 02 / الشهر: أوت/ السنة: 2020 ISSN: 1112-8518, EISSN: 2600-6200

مما جعل أغلب المنتوج الفلاحي يتوجه نحو الأسواق المحلية بنسبة 100%. نتيجة مجموعة من العوامل :

- قلة المقشرات ومحدوديتها المكانية .

- انعدام وصعوبة المواصلات و ارتفاع تكاليف النقل .

- عدم تسعرة السوق، حيث يلاحظ أن سعر المنتوج يتحكم فيه التاجر وبالتالي يخضع الإنتاج للمضاربات السلبية، وقد شهد سعر الأرز تطورا ملحوظا، خصوصا بعد تخلي مفوضة الأمن الغذائي عن ضمان شراء الأرز المحلي.

هذا التخلي للدولة عن شراء الأرز المحلى انعكس إيجابا على الفلاحين وسلبا على المستهلكين. الذي ارتفع سعر الكيلوغرام من 43 أوقية سنة 1995 إلى 100 أوقية سنة 2004 أي بزيادة 55%، نتيجة لعاملين أساسيين : تخلي الدولة عن التدخل في السوق ، وتحسين جودة الإنتاج من حيث النوعية والكم.

خاتمة

من خلال دراستنا للحيازات الفلاحية أهدافها وعوامل الإنتاج توصلنا إلى أن الحيازات الفلاحية في منطقة الدلتا هي بالأساس حيازات فلاحية معاشية، نظرا لصغر حجمها (0.5 إلى 2هكتار)، واعتمادها على وسائل إنتاج وأسلوب تقليدي، بدء من عملية الحرث وانتهاء بعملية الحصاد، التي يشترك فيها جميع أفراد العائلة، بالإضافة إلى صعوبة المواصلات، مما أثر بشكل كبير على عمليات التسويق، التي اتخذت أشكالا متعددة بعد تخلي الدولة عن شراء الأرز ، هذا زيادة إلى تدني المكننة في المنطقة وقلة استعمال المبيدات الحشرية في المزارع مع صعوبة إمكانية استخدام وسائل الري العصرية، التي ترتبط أساسا بمدى قدرة الفلاحين المادية، ومدى استفادتهم من التمويلات الممنوحة لهم، وبتوافر هذه العوامل "صغر حجم الحيازة، صعوبة التسويق، ضعف المردودية، نقص التمويل، ...يمكن وضع مجموعة الاقتراحات:

1. إعادة النظر في توزيع الحيازات الفلاحية في منطقة دلتا نهر السنغال بموريتانيا.
2. دعم الفلاحين المحليين الصغار.
3. المحافظة على الإنتاج الزراعي والرعوي وتدهور المراعي.

المجلد : 12/ العدد : 02 / الشهر: أوت/ السنة: 2020 ISSN: 1112-8518, EISSN: 2600-6200

المراجع والمصادر:

1 - الجريدة الرسمية للجمهورية الإسلامية الموريتانية 1983 بتاريخ 29/يونيو 1983

2 - الجمهورية الإسلامية الموريتانية، المكتب الوطني للإحصاء، الدليل السنوي للإحصاء، 2018م

3 - الجمهورية الإسلامية الموريتانية، المكتب الوطني للإحصاء، الدليل السنوي للإحصاء، 2016

4 - المنظمة العربية للتنمية الزراعية: السياسات الزراعية في عقد الثمانينيات، في الجمهورية الإسلامية الموريتانية، الخرطوم، 1994م

5 - المنظمة العربية للتنمية الزراعية: مشروع إنتاج الألبان بروصو (اترارزة)، في الجمهورية الإسلامية الموريتانية، الخرطوم 1985م

6 - الشركة الوطنية للتنمية الريفية(صونادير)، 2017م

7 - الأمر القانوني رقم 83 / 127 القاضي بإعادة التنظيم العقاري والأرضي بموريتانيا الصادر عن اللجنة العسكرية للخلاص الوطني انواكشوط بتاريخ 05 يونيو 1983 المنشور في الجريدة الرسمية للجمهورية الإسلامية الموريتانية 29 يونيو1983

8 - وزارة التنمية الريفية والبيئة : التقرير السنوي حول أنشطة الشركة الوطنية للتنمية الريفية " صونادير " 1989 م

9 - وزارة التنمية الريفية والبيئية: جمع النصوص التشريعية والترتيبية حول الإصلاح العقاري والأرضي بموريتانيا 1983م.

10 -وزارة التنمية الريفية: تقرير عن السياسة الجديدة للتنمية الريفية 1994م

11 -وزارة التخطيط : برنامج التقويم الاقتصادي والمالي . 1988/1985م

12 -يحي ولد البراء : ملكية الأرض في موريتانيا أبعادها الاجتماعية والسياسية، دراسة في النصوص الفقهية والوقائع، منشورات معهد الدراسات الإفريقية، الرباط، 1999م.

13- - Arrêt N° R 181 / IMR du 17 Novembre 1986 Portant création d'un Bureau des affaires foncières et de le gi stations Rurales

14- Circulaire N° 023 / MIPT / CM /CV du 26 aout 1990 à monsieur le wali du TRARZA et le Hakem de Moughataà du R'KIZ et ROSSO relative à l'attribution des terrains à usage Agricole

15- Schéma National d'aménagement du territoire Juin 1986

16- - MDRE: LE développement Rural en chiffres octobre 1994.

17- - MDRE, problématique Rizicole en Mauritanie, Avril1993.

18- - Ministère de l'économie et des finances, mission d'études et dévaluation du secteur rural, et de ressources humaines (RAMS) projection démographiques NCKIT.1980 .

19- - Programme de redressement du secteur irrigué en Mauritanie (SONADER). Mai 1989 MDRE, SONADER. Rapport sur le crédit agricole 1995-2003

20- MINSTER DE DEVELOPPEMENT RURAL ET DE L INVIRONMENT PROBLEMATIQUE RIZICOL 1998

21- MDRE. Service Statistiques agricoles, DES Informations RURALES ET DE l'informatique (SSAI), rapport Aout 2004